جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم التاريخ

المرحلة الثالثة

تحديث الدول الاسلامية المعاصرة (تركيا – ايران – ماليزيا – إندونيسيا – باكستان)

م.م. مريم طه صبري

إصلاحات مصطفى كمال أتاتورك الإدارية

التمهيد

حين انهارت الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى، وُجدت الجمهورية التركية الوليدة أمام جهاز إداري مثقَل بالميراث العثماني: تعقيد في القوانين، تداخل بين السلطة الدينية والمدنية، ضعف في أجهزة الدولة المحلية، وتفاوت كبير بين الأقاليم. في ظل هذا الوضع، كان لا بد من إعادة بناء الإدارة على أسس حديثة قادرة على مواكبة مشروع الدولة القومية الجديدة.

أولًا: تأسيس الإطار الدستوري والمؤسسي للدولة الإدارية

١- ترسيخ الدولة الواحدة المركزية (١٩٢٤):

دستور ١٩٢٤ كرّس البنية الوحدوية (Unitary) وحصر السلطات في أنقرة، فأعاد تركيب علاقة العاصمة بالولايات، ومنح الوزارات والإدارات المركزية اليدَ العليا على المحافظات والأقضية. ترافق ذلك مع إلغاء الخلافة (٣ آذار ١٩٢٤) وإخراج الشأن الديني من هيكل السلطة التنفيذية، ما مهّد لبيروقراطية مدنية لا تُستمد شرعيتها من المؤسسات الشرعية بل من القانون الوضعي والتنظيم الإداري.

٢-إعادة تنظيم مجلس الدولة (دانŞتاي) كقضاء إداري أعلى (١٩٢٧):

أُعيد تأسيسه وهيكلته في الجمهورية كأعلى جهة للقضاء الإداري تُراقب مشروعية القرارات الإدارية وتفصل في منازعات الموظفين والجهات العامة، ما عزّز "قانونية" العمل الإداري وحدَّ من التعسّف البيروقراطي.

٣–الرقابة المالية العمومية (Sayıştay):

استمر ديوان المحاسبات التاريخي ضمن إطارٍ جمهوري جديد يراقب إنفاق الوزارات والإدارات ويُرسّخ مبدأ المساءلة المالية في الجهاز التنفيذي. (مرجعية تاريخية رسمية).

ثانيًا: ضبط المركز للأقاليم – الولاة، الأقضية، وأداة "المفتشيات العامة

١– تقوية سلطة المحافظ (الوالي) والقائمقام:

أبقى الإطار الجمهوري على تراتبية: ولاية–قضاء–ناحية–قرية مع تعظيم سلطة ممثلي وزارة الداخلية في الإقليم، وربطهم تنظيميًا بالمركز عبر سلاسل أوامر واضحة وتقارير دورية.

٢– إنشاء "المفتشيات العامة" (١٩٢٧):

بقانون ٢٥ حزيران ١٩٢٧ (رقم ١١٦٤) أُنشئت وحدات تفتيش فوق–ولائية تُشرف على عدّة ولايات كـ "مجالات أمنية/إدارية" موحَّدة، بصلاحيات واسعة في النظام العام، والعمران، والصحة، والتعليم، والمالية. استُخدمت خصوصًا في الشرق لتثبيت سيادة الدولة، لكنها مثّلت أيضًا مركزية مشدَّدة وإدارة استثنائية طويلة الأمد.

٣– قانون المحافظة على النظام (١٩٢٥):

أداة تشريعية مؤقتة لكنها مؤثّرة إداريًا—مكّنت الحكومة من إغلاق جمعيات وصحف وإحالة المدنيين إلى محاكم استثنائية (محاكم الاستقلال)، فجعلت الأمن العام جزءًا من عُدة الإدارة في سنوات التأسيس.

ثالثًا: تحديث الحكم المحلي – القرى والبلديات والصحة العامة

١- قانون القرى (١٩٢٤، رقم ٤٤٢):

أسّس تنظيم القرية الحديث: مختار منتخب، مجلس قروي، صلاحيات محلية في الجباية الصغيرة، شقّ الطرق الريفية، صيانة المدارس، وحفظ النظام، مع بقاء الإشراف العام لِـ"القائمقام/الوالي". (إطار تنظيم الحكم المحلي الريفي في أوائل الجمهورية).

٢- قانون البلديات (١٤ نيسان ١٩٣٠، رقم ١٥٨٠):

أحدثَ قفزة في مهنية المدن: تعريف واضح لاختصاصات البلدية (النظافة، الطرق، الأسواق، المياه، النقل، الترخيص)، إلزام بالخطط والميزانيات، ومساءلة رؤساء البلديات أمام المجالس والسلطات الرقابية.

٣- قانون الصحة العامة (١٩٣٠، رقم ١٥٩٣):

نظّم الهرم الصحي (وزارة–مديريات–بلديات)، أوجب مكافحة الأوبئة والتلقيح والمياه الصالحة، وأدخل الصحة كوظيفة بلدية ملزمة—وهو ما رفع كفاءة الإدارة المحلية وأدخل أدوات إحصاء ومراقبة صحية حديثة، هذه الحزمة جعلت البلدية "منفّذًا" لسياسات الدولة الحضرية والصحية، لا مجرد جهاز خدمات يومية.

رابعًا: الخدمة المدنية، الإحصاء والسجلات – من الدفتر الخطي إلى الدولة الرقمية

١- جهاز إحصائي مركزي (١٩٢٦) وأول تعداد عام (١٩٢٧):**

تأسست "المديرية العامة للإحصاء/الإدارة المركزية للإحصاء" لتجميع البيانات عن السكان والاقتصاد، وأُجري أول تعداد شامل في ٢٨ تشرين الأول ١٩٢٧، فأصبح القرار الإداري مستنِدًا إلى بيانات لا إلى تقديرات.

٢-إصلاح السجل المدني والهوية القانونية:

٣-قانون الألقاب (١٩٣٤، رقم ٢٥٢٥): فرض اللقب العائلي الإلزامي، فوحّد الفهرسة الإدارية وحرّر المعاملات من تعدد الكُنى والألقاب التقليدية.

٤-قانون تبنّي الأبجدية التركية (١٩٢٨، رقم ١٣٥٣): الانتقال إلى الحروف اللاتينية سهّل الأرشفة، والطباعة الرسمية، وتوحيد النماذج الإدارية والتعليمية.

٥- قانون الجنسية (١٩٢٨): ضبط معايير الجنسية والإقامة، ومهّد لاحقًا لسياسات إسكان وتوطين أكثر انضباطًا.

٦- قانون الإسكان/التوطين (١٩٣٤، رقم ٢٥١٠): أداة إدارية لتوزيع السكان واستيعاب المهاجرين/اللاجئين وإعادة التوطين لأغراض الاندماج والتنمية والأمن.

خامسًا: مؤسسات البنية التحتية الاقتصادية بطابعٍ إداري

١- السكك الحديدية (١٩٢٧ فصاعدًا):

فقد إنشأت المديرية العامة لسكك الحديد والموانئ بالقانون (٣١ أيار ١٩٢٧)، ثمّ برنامج "تأميم وتوسيع" الشبكة، ما ولّد جهازًا إداريًا-فنّيًا شبه مستقل يخطط ويُنفّذ ويُشغّل على مستوى وطني.

٢-الاحتكار الحكومي (TEKEL) والتبغ/الملح (١٩٢٥):

إلغاء امتياز "الريجي" الأجنبي ونقل الاحتكار إلى إدارة وطنية؛ كانت خطوة إدارية بقدر ما هي اقتصادية: جباية مُحكَمة، سلسلة توريد مركزية، ونماذج ترخيص موحّدة.

٣- شركات دولة استراتيجية منها سومربنك (١٩٣٣) وإتي بنك (١٩٣٥) كذراعَي تصنيع وتمويل/تعدين للدولة، ما استلزم مديريات عامة وأنظمة مناقصات

ومحاسبة وأُطُر موارد بشرية حديثة—كلها رفعت قدرة الدولة التنفيذية داخل الاقتصاد ، الاقتصاديات العامة عند أتاتورك لم تكن أرقامًا فقط؛ كانت مدارسَ لتأهيل كادرات إدارية هندست مشاريع وطنية كبرى.

سادسًا: مأسسة الإجراءات والضبط القانوني داخل الإدارة

١- مراجعة تشريعات الإجراءات والمحاكم: إدخال قانون أصول المحاكمات الحديث وتحديث المنظومة القضائية (مدني/تجاري/جزائي) وفّر مرجعية إجرائية موحَّدة تتعامل معها كل الوزارات والبلديات في التراخيص، العقود، والمناقصات.

٢- بيروقراطية مكتوبة، نماذج ودفاتر، وتدرّج وظيفي: رسّخ العهد الجمهوري نظام الأوامر المكتوبة، محاضر الجلسات، دفاتر الضبط، وسلالم الرواتب، وتقاليد المراسلات الرسمية—وهو انتقال ثقافي من "الحكم بالشخص" إلى "الحكم بالإجراء".

الخاتمة

إصلاحات أتاتورك الإدارية لم تكن "ترقيعًا" لجهازٍ قديم؛ كانت هندسة دولة مركز قوي، قانون واضح، جهاز مدني مختص، وحكم محلي بمهام محدّدة. من الإحصاء إلى السكك، ومن البلديات إلى القضاء الإداري، تشكّلَت إدارةٌ قادرة على التخطيط والتنفيذ والضبط. نعم، المركزية حملت كلفة سياسية واجتماعية، لكنّها—في لحظة تأسيسية—أنتجت جهازًا جمهوريًا حديثًا مكّن تركيا من تنفيذ سياسات كبرى لعقود.